
العنف والعنف السياسي

الأستاذة: نجاة بلحمام (*) - جامعة

وهران - الجزائر

مدخل:

يقول مالك بن نبي في كتابه (تأملات) (ص43): "إن ساعة الخطر تدق مرتين: فهي تدق في اللحظة التي يفقد فيها المجتمع المبررات التي أطلقت طاقاته ووحدت جهوده. وتدق في اللحظة التي يبدأ فيها باستعادة مبرراته المفقودة أو يبحث عن مبررات جديدة."

وعليه أي مجتمع إنساني تجمع الأهداف المشتركة وتقوده إلى بناء الدولة وترسيخ مبادئها، ولكن في نفس الوقت تفرقه ذات الأهداف عندما تنحو منحى آخر كثيرا ما تكون غايات ضمنية أو مستورة موجهة له فينشأ حينذاك ما يسمى بالعنف.

ومشكلة العنف هي إحدى المشاكل الأزلية للنظرية الاجتماعية والممارسة السياسية للبشرية. ولقد كانت هذه المشكلة تتخذ أهمية خاصة في فترات التغيرات التاريخية المفاجئة والتحويلات الجذرية للمجتمع.

إن ظاهرة العنف ذات وجوه متعددة هي أولا عنف اجتماعي ومشكلة العنف الاجتماعي لا تبدي طابعا أكاديميا فقط وإنما سياسيا أيضا، ففيها تتقاطع وتنعكس أكثر المواضيع السياسية حدة في السياسة والاقتصاد والأخلاق والقانون والتاريخ وعلم النفس.

ويعتبر العنف ظاهرة مركبة لها جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية، وهو ظاهرة عامة تعرفها كل المجتمعات البشرية بدرجة متفاوتة، ولأسباب مختلفة ترتبط باختلاف المجتمعات والثقافات والمحطات التاريخية، فقد نجد الفرد يمارس العنف ضد نفسه، أو ضد الآخرين، أو جماعة ضد جماعة أخرى في المجتمع، كما قد تمارسه أيضا الدولة على المستويين الداخلي والخارجي. ويمثل العنف السياسي جانبا مهما لظاهرة العنف بمعناها المجتمعي الشامل، إذا طرح قضية العنف السياسي ليست في الحقيقة إلا طرحا لطبيعة السلطة والدولة في المجتمع، والارتباط الوثيق بين السياسة والعنف، فالسياسة غالبا لا تقوم دونما عنف، وإن كانت لا تقتصر عليه⁽¹⁾.

والعنف السياسي ظاهرة عالمية تعرفها المجتمعات البشرية كلها بدرجات متفاوتة وبأشكال متعددة، وقد يكون اختلاف هذه المجتمعات راجع إلى أسباب العنف، وآليات التعامل معه.

إن العنف هو استخدام القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون هو كل عمل يسعى القائمون به على تبريره أو إعطائه مشروعية تغطية سواء قبل القيام به أو بعد القيام به، وهذه التغطية سواء كانت سياسية أو اجتماعية هي ما يجوز أن نسميه المبرر الأخلاقي.

والعنف هو واحد من أهم الأعمال أو الظواهر (PHENOMENE) التي احتاج القائمون بها إلى تغطية أمام النفس (المبرر الأخلاقي) وأمام الناس والتاريخ، وكل مرتكبي العنف في التاريخ وضعوا لأنفسهم مبررات أخلاقية، دينية أو دنيوية أو اقتصادية أو إيديولوجية، وكثيرا ما كانت تحت شعار (الخير العام) أو (من أجل الجميع) الخ...

لقد أشار (هوبس) (HOBBS) إلى حرب الجميع ضد الجميع والتي تعرف عنده بالحالة الطبيعية، هذه الحالة تساعد على فهم ما يعرف بالعنف. إننا عندما نتابع المفهوم الهوبسي، نجد أن هناك أربعة مقترحات توضح هذا المفهوم أولها أن الناس يتحركون بواسطة نفس الرغبات وثانيها أن هذه الرغبات عادة ما تكون طاغية دون رحمة إما لأنها البديل الذاتي للحاجات البيولوجية القامعة وإما لأن إشباعها يشكل بحد ذاته سببا كافيا للسعي إلى تجديدها.

أما ثالثها فإن الأغراض القابلة لإشباع هذه الرغبات تشكل في كل لحظة كمية محدودة وعليه رابعا فإن الرغبة من جهة والندرة من جهة ثانية تعطي تنافسا دئما بين الناس، و بما أن ليس كل فرد قوي بما فيه الكفاية ليفرض هيمنته على نحو مستمر فإن عدم استقرار التنافس بين الناس يعرض كل واحد منهم لمخاطر ما يسمى (بالمأكلة العالمية)

إذا العنف بهذه الصورة هو حالة طبيعية. إننا نعثر على بنية مشابهة جدا للتصور الهوبسي للعنف في التصور الماركسي على الأقل فيما يتعلق بمرحلة (ما قبل التاريخ الإنساني) إنها الندرة نفسها للخيرات والتجانس نفسه للحاجات. لكن النموذج الماركسي يتميز عن النموذج الهوبسي بسمتين أساسيتين، فالعنف ليس حالة طبيعية، بل إنه سمة للحالة الاجتماعية التي أفسدها الاستتار بوسائل الانتاج، وعليه ليس العنف "صراع الجميع ضد الجميع" وإنما هو "صراع الطبقات" وعليه فإن هذا الصراع إذا ما حل عبر إنتزاع ملكية المالكين السابقين، فإن العنف الذي ميز مرحلة "ما قبل التاريخ الإنساني" يختفي في الوقت نفسه الذي تختفي فيه أسبابه.

إن الرؤية الماركسية لظاهرة العنف تركز على منهج إتحاد التاريخ والمنطق، المجرد والملموس، الذاتي والموضوعي. لقد إهتم ماركس بمشكلة العنف في أعماله الفلسفية والاجتماعية ولكنه درسها قبل كل شيء في إطار نظرية الأساس والتركيب وقوانين التطور الاجتماعي والصراع الطبقي والثورة الاجتماعية والدولة والسلطة السياسية ودكتاتورية البروليتاريا والدفاع عن المكاسب الاشتراكية ضد الثورة المضادة الداخلية والخارجية وربطها بإستراتيجية و تخطيط حركة التحرير الثورية.

دلالات العنف والعنف السياسي:

يختلف مفهوم العنف والعنف السياسي عن غيرهما من المفاهيم الاجتماعية، إذ تعدد وتتداخل تعريفات كل منهما، وذلك راجع لتعقيد هذه الظاهرة على مستوى أشكالها وأسبابها ومستويات ممارستها، كما أن للظاهرة أبعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية ونفسية ومع ذلك فكلمة "عنف" في اللغة العربية⁽²⁾. من الجذر (ع-ن-ف) وهو الحرق بالأمر وقلة الرفق به، وهو عنيف، إذا لم يكن رفيقا في أمره، وفي الحديث الشريف: "إن الله تعالى يعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف" وعُنْفَ به، وعليه عُنْفًا، وَعَنَافَةً، أخذه بشدة وقسوة، ولأمره وعيَّره، واعتنق الأمر: أخذه بعنف، وأتاه ولم يكن على علم ودراية به.

وعليه تشير كلمة "عنف" في اللغة العربية إلى كل سلوك يتضمن معاني الشدة والقسوة والتوبيخ واللوم والتقريع، وعلى هذا فإن العنف قد يكون سلوكا فعليا أو قوليا.

وفي اللغة الإنجليزية، فإن الأصل اللاتيني لكلمة "Violence" هو "Violentia" ومعناها: الاستخدام غير المشروع للقوة المادية، -بأساليب

متعددة- لإلحاق الأذى بالأشخاص والأضرار بالمتلكات، ويتضمن ذلك معاني الاغتصاب والتدخل في حريات الآخرين⁽³⁾.

وعليه فمفهوم العنف في اللغة الانجليزية يشير إلى السلوك الفعلي الذي يتضمن استخدام غير مشروع للقوة المادية.

إذا فالدلالة اللغوية لكلمة "عنف" في اللغة العربية أوسع منه في اللغة الإنجليزية، فهو يقتصر على استخدام القوة المادية فعليا في اللغة الإنجليزية، بينما هو في اللغة العربية يشمل إلى جانب استخدام القوة المادية، جوانبا أخرى لا تتضمن استخداما فعليا للقوة.

لكن الدلالة الاصطلاحية لمفهوم العنف تتجاوز دلالة اللغوية سواء العربية أو الإنجليزية لأن العنف في الواقع الاجتماعي يعبر عن استخدام الفعلي للقوة أو تهديدا باستخدامها كما يعبر أيضا عن مجموعة من التناقضات الموجودة في البناء الاجتماعي أي الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهو يطلق عليه اسم "العنف البنائي" يظهر في غياب التكامل الوطني داخل المجتمعات وسعي بعض الجماعات للانفصال عن الدولة، وغياب العدالة الاجتماعية، وحرمان قوى معينة داخل المجتمع من بعض الحقوق السياسية وعدم إشباع الحاجات الأساسية مثل التعليم والصحة والتغذية لجهات عريضة من المواطنين، وأيضا التبعية على المستوى الخارجي. ولا يقتصر العنف البنائي على التناقضات والاختلالات في البناء الاجتماعي داخل الدولة والمجتمع فحسب، بل قد يشمل أيضا الاختلالات في العلاقات بين الدول، فحالات الاستغلال التي قد تمارسها الدول الغنية والمتقدمة على الدول الفقيرة والمتخلفة، تمثل شكلا للعنف.

ويطلق على العنف البنائي اسم "العنف الخفي" وذلك لأنه عنف كامن في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمعات، وفي ذلك تمييز له عن العنف الظاهر، وهو الذي يتم التعبير عنه بسلوكيات وممارسات ظاهرة وملموسة⁽⁴⁾.

هناك علاقة بين التناقضات في البنية الاجتماعية "العنف البنائي" و"العنف السلوكي"، فوجود الأول يزيد من احتمالات حدوث الثاني، فالسعي إلى تغيير البنين الاجتماعي يرتبط بمجموعة من الاضطرابات تتضمن مقدار من العنف.

وعليه، يكون العنف سلوكا فعليا بالاستخدام الفعلي للقوة، أو قوليا أي تهديد باستخدامها، وممارسة الضغط النفسي والمعنوي بأساليب مختلفة، إنه يتضمن معنى الإكراه، وقد يكون السلوك العنيف فرديا أو جماعيا، منظما أو غير منظم علنيا أو سريا.

ولكل سلوك عنف أهداف تختلف لاختلاف الفاعل، هذا الأخير قد يوجه العنف إلى نفسه أو إلى الآخرين، وقد تكون منظمة تعمل ضد النظام الحاكم، وقد يكون النظام الحاكم ضد عناصر أو جماعات معينة داخل الدولة، وقد يكون ضد دولة أو جماعات أخرى خارج نطاق الدولة.

ولأن الجماعات الإنسانية تختلف من حيث طبيعة أطرها وقيمها الثقافية يصعب إصدار أحكام حول شرعية أو عدم شرعية السلوك العنيف، لأن ما يكون غير شرعي بالنسبة للذين يمارس عليهم العنف قد يكون شرعيا بالنسبة لممارسيه.

لكن متى يصبح العنف سياسيا؟ أو ما هي الجوانب المميزة للعنف كسلوك سياسي عن غيره من أشكال العنف الاجتماعي الأخرى، ما هو العنف السياسي؟

أغلب الدراسات في ميدان الفكر السياسي تذهب إلى التأكيد على أن العنف يصير سياسيا عندما تكون أهدافه ودوافعه سياسة، ويلخص تعريفه في استخدام القوة المادية لتحقيق أهداف سياسة.

ويأخذ العنف السياسي أشكالا متعددة يبدو في القوى التي قد تمارسه، فقد يكون العنف موجها من النظام إلى المواطنين أو جماعات معينة معارضة له، وتكون آلياته أجهزته القهرية كالجيش، إنه العنف الرسمي أو الحكومي. وقد يكون العنف من المواطنين إلى النظام مثلا التنظيمات السياسية أو الطلبة أو العمال، ووسائل العنف هنا هي الاضطرابات، الانقلابات... وهذا الشكل من العنف السياسي يدعى بالعنف غير الرسمي.

وهناك أيضا العنف الموجه من بعض عناصر النخبة الحاكمة إلى بعض أجنحتها الأخرى، ويأخذ شكل التصفيات الجسدية والانقلابات والاعتقالات، وقد يصل أحيانا إلى حد الصدمات المسلحة بين القوى الموالية للعناصر المتصارعة داخل النخبة الحاكمة، وغالبا ما يوظف الجيش وبعض القوى المدنية في مثل هذه الصراعات.

وقد يكون العنف السياسي موجها من بعض الجماعات ضد جماعات أخرى داخل المجتمع تبعا لأسباب سياسته أو اجتماعية أو اقتصادية أو دينية وقد تتدخل الدولة أو النظام لإنهاء مثل هذه الصراعات ويسمى البعض هذه الحالة من العنف اسم "العنف السياسي المجتمعي"⁽⁵⁾.

مقاربات بين مفهوم العنف السياسي ومفاهيم أخرى:

قد يتقارب مفهوم العنف السياسي ومفاهيم أخرى مثل: الإرهاب السياسي والصراع السياسي، وعدم الاستقرار السياسي.

أ. العنف السياسي والإرهاب السياسي:

والتقارب الموجود بين العنف السياسي والإرهاب السياسي يرجع غالباً إلى الاستخدام المفرط لمفهوم الإرهاب من قبل السياسيين ذاتهم، وكذلك لأن هذا المفهوم (الإرهاب) غالباً ما يكتسبه الغموض لارتباطه بانحيازات قيمية إيديولوجية وسياسية.

وعلى ضوء مختلف القراءات لمفهوم الإرهاب يمكن القول أن الإرهاب السياسي وهو سلوك رمزي يقوم على أساس الاستخدام المنظم للعنف أو التهديد باستخدامه، بشكل يترتب عليه خلق حالة نفسية من الخوف والرعب وعدم الشعور بالأمان لدى المستهدفين وذلك لتحقيق أهداف سياسية⁽⁶⁾.

وتتمثل عناصر المفهوم طبقاً للتعريف السابق فيما يلي: "إن الإرهاب عمل رمزي فهو لا يستهدف الضحية في ذاتها وحسب، ولكن النظام أو الجماعة أو الدولة التي تنتمي إليها، بلغة أخرى، يمكن القول إن الفعل الإرهابي يعد رسالة موجهة إلى الآخرين، والهدف الأساسي منه هو إحداث أثر نفسي سلبي يتمثل في حالة من الخوف والقلق والرعب والتوتر لدى المستهدفين، حيث يمكن في إطارها التأثير على توجهاتهم وسياسيتهم. ولذلك فإذا كان العنف المادي يتجه إلى الضحية، فإن الآثار النفسية السلبية تتولد لدى الجماعة التي تنتمي إليها الضحية.

ويقوم الإرهاب السياسي على أساس الاستخدام المنظم للعنف أو التهديد باستخدامه. ويعد استخدام العنف من العناصر الأساسية للفعل الإرهابي، فهو لا يمثل عنصر عابرا أو طارئاً فيه⁽⁷⁾.

إن القوى التي قد تمارس الإرهاب في المجتمع كثيرة، فقد يمارسه النظام ضد بعض الجماعات المناوئة في الداخل بغرض تقليص معارضتها ويعرف هذا الإرهاب بـ "الإرهاب المؤسسي" أو "الرسمي" إذ يكون الإرهاب هنا أداة من أدوات الدولة للبقاء والاستمرار في السلطة. وقد تمارسه جماعات معينة داخل الدولة ضد النظام القائم بقصد الإطاحة به وإضعافه، بغرض التغيير في بناء الدولة والمجتمع، ويعرف هذا الإرهاب بـ "الإرهاب الثوري".

وقد يكون الإرهاب ضد المستعمر من قبل العناصر الوطنية بقصد التحرر والاستقلال، وهنا تكون الأفعال العنيفة جزءاً من كفاح وطني مشروع لتحرير الإرادة وتحقيق الاستقلال، وهو عنف مضاد لعنف أكبر وأعمق يمارسه المستعمر⁽⁸⁾.

إن هناك تداخل بين آليات العنف السياسي والإرهاب السياسي وأهدافهما، فاستخدام العنف أو التهديد باستخدامه هو أحد المكونات للفعل الإرهابي، بمعنى أنه لا بد منه لإحداث الأثر النفسي المطلوب لكن هناك أشكالاً معينة هي التي تمارس بقصد الإرهاب وهي تتصف بدرجة عالية من التنظيم، ولا تطلب وقتاً طويلاً لتنفيذها كما أنها لا تحتاج إلى عدد كبير من الأشخاص أو المعدات العسكرية لإنجازها كاختطاف الطائرات أو اغتيال بعض الشخصيات العامة.

وعليه، إذا كان استخدام العنف عنصراً أساسياً في الفعل الإرهابي، فليس كل سلوك عنيف إرهاباً فمظاهر العنف تتعدد بشكل يتجاوز مفهوم الإرهاب.

ب. العنف السياسي والصراع السياسي:

يعرف الصراع بأنه التصادم والتعارض بين طرفين أو أكثر بينهما اختلافات قيمية ومصالحية، وينخرطان في سلسلة من الأفعال وردود الأفعال الإلزامية التي تهدف إلى إلحاق الأذى والضرر بالطرف، أو الأطراف الأخرى مع سعي كل طرف إلى تعظيم مكاسبه على حساب الآخرين وتأمين مصادر قوته".

والاختلاف بين مفهومي الصراع يكمن في أن مفهوم الصراع أوسع من مفهوم العنف، إذ يتعدد صور الصراع وآلياته، ويكون العنف هنا إحدى هذه الآليات في إدارة الصراع، وتتوقف شدة الصراع على كم وكيف العنف المستعمل فيه، من هنا يمكن أن يكون السلوك الصراعى عنيفاً أو غير عنيف⁽⁹⁾.

فالصراع إذا أعم من العنف والعنف أحد مظاهر التعبير عن الصراع.

ج. العنف السياسي وعدم الاستقرار السياسي:

كثيراً ما يتم الخلط بين مفهومي العنف السياسي وعدم الاستقرار السياسي فجمل الدراسات تقدم مؤشرات العنف السياسي على أنها مؤشرات لعدم الاستقرار السياسي وبالتالي تواجد الاستقرار السياسي يعني مباشرة غياب العنف السياسي.

ومن بين تعريفات مفهوم الاستقرار السياسي ما خلص إليه الباحث بدر الدين إلى أنه "وضعية تتسم بالتغيير السريع، غير المنضبط أو المحكم ويزداد العنف السياسي وتناقض الشرعية وانخفاض قدرات النظام السياسي"⁽¹⁰⁾. وعليه، فعناصر عدم الاستقرار السياسي متمثلة في اللجوء المتزايد إلى الاستخدام العنف السياسي، وعدم احترام القواعد الدستورية وانهايار شرعية مؤسسات النظام القائم.

إن العنف السياسي هو المظهر الرئيسي لحالة عدم الاستقرار السياسي، لكنه ليس مرادف له، فالثاني أكثر شساعة من الأول، فهو يتضمن متغيرات أخرى تجعله لا يعني مجرد استمرار للنظام القائم، ولكن يشمل الأسس التي يقوم عليها في استمراره وعليه لا بد من التمييز بين الاستمرارية السياسية القائمة على أسس شرعية، بالإضافة إلى كفاءة وفاعلية وقدرة تحديد هذا النظام لذاته، وبين انخراط النظام في درجة عالية من العنف ضد الجماعات المعارضة.

العنف السياسي وإشكالية الشرعية:

يبدو من الصعوبة الجزم في موضوع شرعية العنف السياسي لأن هذه المسألة محكومة باعتبارات قانونية وإيديولوجية وقيمية متداخلة. كما أن هناك جملة من الملاحظات يبدو بالإمكان طرحها عند الحديث عن شرعية العنف السياسي تتمثل في:

إنه من الناحية المنطقية والأخلاقية والاجتماعية، يبدو أنه ليس من المستحسن اعتماد العنف السياسي في العلاقة بين الحكام والمحكومين، لما قد يؤدي إلى تفشي اللاأمن وعدم الاستقرار، وهذا يفترض أيضا ضرورة وجود إطار قانوني وسياسي يحدد ضوابط الاستخدام الرسمي للقوة من قبل

النظام الحاكم، كما يحدد حقوق وواجبات المواطنين بحيث تصبح السلطة جزءاً من سير حريات الأفراد عبر قنوات فعالة تستطيع من خلالها مختلف القوى السياسية إيصال مطالبها بشكل سلمي وفي حالة غياب مثل هذه القواعد، فإن القوى الراغبة في المشاركة في الحياة السياسية، يصبح من حقها اللجوء إلى العنف بشكل شرعي، لأنه يكون بمثابة رد فعل لعنف ساهم النظام في إيجاده.

وإذا كانت الدولة تملك الحق الشرعي في استخدام القوة للحفاظ على سير القانون والنظام والأمن، فإنه من جهة ثانية يتعين وجود حالة من الأمن والاستقرار دعامتها، توفر الحاجيات الأساسية للمواطنين. إن العنف السياسي غير الرسمي يمكن يؤدي وظيفة سياسية إيجابية متمثلة في دفع النظام القائم إلى البحث عن الحلول جذرية للمشكلات التي يتولد عنها هذا العنف... إلخ، وقد يكون العنف هو الأداة الأخيرة لتخليص الشعب من نظام بائد لم يعد مرتبطاً بمصالحه أو طموحاته، وقد يكون العنف الطريق الوحيد لتحرير من الاستعمار أجنبي أو للتخلص من أوضاع تفرقة عنصرية ظالمة أو رد اعتداء خارجي. وفي هذه الحالة سيكون أداة لتحقيق أهداف سامية. بلغة أخرى، يصبح العنف أداة مقبولة للتخلص من أشكال أخرى للعنف أكثر قسوة وضراوة⁽¹¹⁾.

لكن إذا كانت الدولة هي ما يمثل العنف الرسمي باعتباره يتضمن مختلف أشكال العنف التي يمارسها الحكم ضد المواطنين، لكن ما حدود وطبيعة العنف الذي قد تمارسه الدولة؟

إن ذلك متوقف على طبيعة الدولة التي يتحدث عنها، ففي ظل النظم المستقرة، التي تحفظ وبشكل ديمقراطي الأطر القانونية التي تضبط سير

حريات المحكومين والحكام (من تداول على الحكم، واستقلال القضاء وحرية الانتخابات والصحافة) يقل استخدام العنف. لكن في ظل نظم تقوم على التفرد في الحكم، وتغيب فيها الأطر القانونية الديمقراطية (مثل انتشار المحاكم الاستثنائية، غياب الانتخابات الحرة، العمل بقانون الطوارئ...) مثل هذه النظم، تجعل من الصعب التمييز بين حدود العنف الرسمي اللازم لكي تؤدي الدولة وظيفتها. وعليه فإن إشكالية مشروعية أو عدم مشروعية العنف السياسي متوقفة على الفضاء الواقعي المرتبط بطبيعة النظم والمشاريع السياسية (الوطنية أو التحررية).

وجه المقاربة بين العنف الاجتماعي والعنف السياسي :

إنه غالبا ما يستخدم لفظ (العنف الاجتماعي) و(العنف السياسي) مترادفين في الحياة اليومية وحتى في المؤلفات العلمية. إن لمفهوم (العنف الاجتماعي) في المنظور المادي معنى ومحتوى لفضيا أكبر من معنى (العنف السياسي) وعمليا تتعلق كل مظاهر القوة والقمع في الحياة الاجتماعية بما فيها العنف السياسي ويوجد الأساس المنهجي لتمييز (العنف الاجتماعي عن العنف السياسي) في خصائص تأسيس السلطة في أعمال مؤسسي الماركسية اللينينية وفي اختلاف المبادئ الذي يقيمانه بين السلطة الاجتماعية والسلطة السياسية أي الدولة . فالعنف السياسي يظهر مع ظهور الدولة ويدوم بدوامها أما بالنسبة إلى العنف الاجتماعي المتخذ صفة القمع فقد كان يوجد قبل ظهور الدولة وسيبقى بشكل أو بآخر بعد زوالها فاقتدا طابعه الطبقي.

ولو وجدت في قاعدة أغلبية مظاهر العنف الاجتماعي إرادة طبقة معينة فإن هذه الإرادة في تظاهرات العنف السياسي تتجلى بصورة رئيسيه بشكل دستوري أي كإرادة تشكيل حكومي محدد أو حزب سياسي.

والعنف السياسي في المنظور المادي قبل كل شيء عنف منظم يتبع غايات محددة على الصعيد الداخلي والخارجي ويرتكز على جملة من التشريعات وأجهزة سلطة الدولة المبتكرة خصيصا لذلك أو على تدخلات عسكرية لهذه الطبقة الاجتماعية أو تلك.

إن بعض الاتجاهات المادية تنظر إلى العنف السياسي كعنف اجتماعي تاريخي وليد الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المتناقض بمتطلبات العلاقات الملموسة والتناقضات والصراع الطبقي، وقد ظهرت في مرحلة معينة من التطور التاريخي مع ولادة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتشكل الدولة و أجهزة سلطتها .

إن العمل الأساسي لسلطة دولة، أي مجتمع متناقض هي حماية وتقوية النفوذ السياسي والاقتصادي للطبقات المسيطرة المستغلة وحماية امتيازاتها ضد اعتداءات الطبقة المضطهدة. والعنف الاجتماعي هو النتاج الطبيعي والحتمي للمجتمع المستغل، والعنف الذي ولد مع ظهور الطبقات والدولة، يصبح العنصر الملازم للعلاقات الاجتماعية والحياة السياسية.

وبالنتيجة، فإن كانت تناقضات اجتماعية معينة قد أملت الظهور الحتمي للعنف، فمن الطبيعي أن نفترض أنه بسبب نفس الضرورة التي أدت إلى ظهور هذه الظاهرة في التاريخ "كوسيلة لحل التناقضات الطبقيّة والتراعات الاجتماعية السياسية" فإنها يجب أن تختفي حتما بعد تصفية آخر تشكيل متناقض اقتصادي واجتماعي.

لكن تفسير العنف بالرجوع إلى الصراع الطبقي والشروط المادية لا يعطي إلا صورة من صور متعددة لهذه الظاهرة، ويجعلها ذات طابع ايجابي، مادامت الثورة تكون لأجل التغيير أو لأجل تحقيق مشروع مستقبلي كفيل بتحقيق المجتمع الإنساني الناجح .

العنف السياسي ومبدأ القوة:

لكن ما هو المجتمع الإنساني الناجح، هل الذي يبنى على القوة؟ هل العنف هو القوة؟ إن الحاكم الهوبسي الذي يؤمن بتحكيمة السلام بين أعضاء الجسم السياسي هو قوي ولكنه ليس عنيفا، فاستعمال القوة، أي تطبيق العقوبات الفعلية على الجانحين، خاصة على العنيفين منهم هو الحاجب الأخير ضد العنف.

يقول هوبس: "بمعزل عن السيف ليست العقود سوى مجرد كلمات لا تكفي لحماية أي إنسان" (12).

إن (هوبس) يرى بأن الطبيعة الإنسانية أنانية شريرة لا تتردد في استغلال مطلق لتحقيق الكسب، فالعهد في عهدة مثل هذه الظروف لا يمكن أن يوثق به.

يبدو انخياز (هوبس) واضحا نحو القوة وضد مجموعة من القيم الأدبية والاخلاصات الإنسانية التي يمكن-كما حصل في تاريخ البشرية- أن تدعم العقود وتمكنها من النجاح .

وعلى أساس مقارنة مفهومي (عمل العنف) و(عمل القوة) يقيم الفيلسوف الأمريكي GERT (جيرت) هو أيضا مفهومه عن (العنف المبرر): إن إقامة تفريق دقيق بين المفاهيم التي تتعلق بالعنف، أي استخدام القوة غير المشروع، واستخدام القوة على أسس شرعية يسمح- حسب وجهة نظره-

بالتقدير الصحيح لأي من الأعمال العنيفة (إدانتها أو تبريرها) وكل "استعمال مشروع للقوة" وهو تعبير يقصد به استعمال أجهزة السلطة للعنف ضد مختلف حركات المعارضة ومظاهر المخالفات والاعتداءات على النظام الاجتماعي القائم ونظام الدولة، يعتبره هو عملا منطقيا تماما ومبررا أخلاقيا بالأساس أو كما يقول عملا "مباحا حسب قاعدة السبب والمسبب".

إن أعمال العنف غير المشروعة هي بحسب رأي هذا المفكر غير منطقية وتصنف حينذاك في زمرة الأعمال العنيفة غير المباحة حسب علاقة السبب والمسبب وبنفس الوقت غير مبررة أخلاقيا .

هذا يعني حسب منطق هذا المفكر، أن تبرير أية أعمال عنف يعادل في الحقيقة إثبات منطقيتها، لكن ما هي المقاييس الثابتة التي ينبغي اتخاذها لتعريف مفاهيم "عقلاني" و"غير عقلاني"؟ لكن جيرت GERT لا يعطي أي مقياس لتمييز مظاهر العنف في ضوء هذا الميزان وينتهي إلى استنتاج أن كل فرد يجب أن يقرر بنفسه أية حالات ومظاهر العنف يمكنه أو لا يمكنه تبريرها.

العنف السياسي والإيديولوجيا:

وعليه، إذا كانت حالة العنف تلمس خاصة في العمل السياسي، فهل العنف السياسي هو اختيار ساذج؟! إنه بالعكس قمع للرأي السياسي استنادا إلى شرعية معينة تعطي الحق في مصادرة حق الآخرين من أجل أهداف توصف على أنها سامية أو مفيدة، لكن هل للعنف مبرر تاريخي أم أنه عنف بدون تبرير أو هدف تاريخي؟

إن البحث في المدلول التاريخي أو التبرير التاريخي لذلك العنف أو ذاك لا يفيد في شيء لأن المهم هو التأكد ما إذا كان العنف السياسي مرتبط

بالإيدولوجيا والمذاهب الإيديولوجية العامة سواء كانت هذه الإيديولوجيات حكرًا على الأقلية أو الأكثرية.

إن بعض أسس العنف تكمن في الفلسفة السياسية الملتزمة أي الفلسفة التي تلتزم بمشروع والتي توضع عادة لها مقدمات فكرية حماسية وتبدو في الظاهر كأنها يقينية، إذ أن التاريخ يكتشف دائما أن مقدمات العنف كانت دائما فكرية ارتكبت من أجلها الفضائع، واعتقد مرتكبيها أنهم إنما يقومون بعمل نبيل .

إن العنف السياسي هو دائما لجوء إلى القوة ضد الجماعات والأفراد، بدعم من القانون أحيانا أو من أجل كسر قانون سائد أحيانا أخرى، وهو موجه لإحداث تغيرات في وجود الأفراد أو الجماعات سواء في مواقعهم في المجتمع الواحد أو في المجتمعات الأخرى .

عندما يكون العنف السياسي بدعم من القانون فإنه في الواقع تكون الدولة هي التي تحتكر مبدئيا السلطة الجسدية على ممارسة الضغط، فهي التي تقاضي، وتعاقب، تفرض النظام الذي تريده هي، فلعبة السلطة بالذات تنطوي على عنف تظهره لعبة الجماعات التي تضغط، لذا يعود للدولة أن تقرر مثلا الحرب، فهي تضمن النظام وتدين قتل المواطن وتدعي معرفة الخير من جهة ومن جهة أخرى تكرر الحرب وتفرض قتل العدو وتدعي معرفة الشر...

بهذا المعنى تكتسي الدولة طابعا قدسيا، حتى أن المساس بسلطة الدولة يصبح أحيانا كفرا، ولأنها تحتكر القدسيات، أي السلطة الدينية، فإن الدولة تميل إلى أن تجعل من السلطة العامة مدافعة عن قيمها، وفي حالة وجود فئات

تحت ستار الحريات، ينكشف حينذاك العنف الممارس على مثل هذه الفئات.

إذا العنف السياسي هو لجوء لاستعمال قوة غير مرخص بها وعليه من يملك الحق تحديد مشروعية أو عدم مشروعية العنف؟ إن هناك من يقول بالقوة في تحديد مشروعية العنف، فكل اتجاه من موقع نظرية خاصة يعطي شرعية للعنف الذي يمارسه، وهذه الشرعية إما من السماء وإما من أعمال وضعية إنسانية لذا عادة ما تأتي الإجابات معبرة عن نوايا سياسة يحاول كل طرف فيها الدفاع عن نفسه وإلحاق التهمة بالآخرين وإلزامهم بالحجة. مع أن الطرفين القائمين بالعنف كلاهما متورط، فالمجموعة أو الإنسان الذي يخطط لعمل عنيف تقترب محاولته أو فعله بفكره أساسية مفادها أن الخصم الذي يحاول إدانته بالعنف هو أيضا متورط بممارسة الإجحاف والاستغلال. حتما لظاهرة العنف أسباب. لكنها ليست الأسباب المرتبطة بزمان ومكان وإنما ما يهم هو السبب الموجود في كل زمان ومكان. إن هناك وقائع تاريخية تثبت وقوع العنف السياسي وهناك وقائع أخرى ترافقها دائما و تثبتها.

أهم هذه الوقائع المرافقة وجود تفاوت في الدخل، لأنه يمس كل تاريخ البشرية، مع وجود فئات ممتازة وأخرى فاقدة للحقوق، ويمكن دائما إقامة الدليل على وجود فئة في كل مجتمع لديها القليل جدا بحيث تنجذب نحو أفكار العنف وإلى ممارسته، فوقائع التفاوت تقف إلى جانب وقائع العنف السياسي المحلي أو الدولي، خصوصا تلك الوقائع التي تصل إلى حد الاستضعاف والاحتقار، وعليه الامتيازات المحققة أو المحروم منها المظهر السياسي العام الذي يغطي قضية التفرقة في الدخل، وهذا ما يدفع كلا

الطرفين (المحصل على هذه الامتيازات أو الفاقد لها) للبحث عن إيديولوجيا تساعده أما للمحافظة على هذه الامتيازات أو للتغيير، وهذه العملية لا تحدث دفعه واحدة، وإنما تسير ببطء لتخلق إيديولوجيات تاريخية، تتشعب وتلتحم معها قصص وأفكار تخدم إيديولوجيا كل طرف لتشكل منها قضية غامضة (بما معناه أن الشكل الأصلي وهو التفاوت هو أحد الأصول الأساسية للعنف).

لكن هذه القضية تحافظ على الدافع الذي قامت عليه كما يحصل ذلك عند الأقليات المذهبية والعرقية، هذه الأشكال بحد ذاتها هي خزين من الحماس الذي يمكن أن ينطلق بشكل عنيف بمجرد أن تتجمع ظروف ملائمة له.

إذا كان التفاوت هو عامل يحرك ويدفع إلى العنف، فإن العامل الآخر الذي يمكن أن يكون أسس في انطلاق العنف، هو متولد عن العامل الأول وهو ما يطلق عليه في العصر الحديث "الايديولوجيا". إذا أن كل أعمال العنف التي خاضتها الأطراف عبر التاريخ كانت مزودة بايديولوجيا أو بنسق من المفاهيم أو بأهداف عامة. فالقول بأن الايديولوجيا تفيد العنف تكمن في وظيفتها المستقبلية والتي تلمس في إعطاء صورة يقينية عما سيكون عليه المستقبل . ثم إن الايديولوجيا لا تترك المشاعر ترتد ردودا مناسبة على الأفعال، أي أنها تتدخل لتجعل رد الفعل المضاد أكبر بكثير من الفعل نفسه عن طريق نسق من الأفكار والمفاهيم التي توجه في لغة حماسية مثيرة.

من الملاحظ في جميع الأنظمة الاجتماعية أن الفاعلين الاجتماعيين يصيرون مستعنين بالموارد البلاغية. على برهنة اقتراحات معيارية غير قابلة

للبرهنة في جوهرها واقتراحات وضعية يمكن أن تكون إما غير قابلة للبرهنة وإما غير مبرهنة وإما خاطئة في جوهرها.

هذه المعتقدات التي تتنوع بصورة طبيعية من نظام اجتماعي إلى آخر أو من مجموعة عناصر اجتماعية إلى أخرى في داخل النظام الاجتماعي نفسه هي ظاهرة ملاحظة في كل مجتمع، تسمى غالبا قيما عندما تكون ذات صفة معيارية وعندما تكون هذه القيم مندمجة في نظام تكون عناصره مترابطة بعضها ببعض بطريقة غامضة إلى حد ما، تتكلم عن رؤية للعالم، وتحدث عن الدين إذا كان النظام يتضمن مفاهيم إما مقدسه وإما متسامية، وتتكلم عن الايديولوجيا عندما يكون ثمة نظام للقيم أو بصورة أعم للمعتقدات، تعالج بشكل خاص التنظيم الاجتماعي والسياسي للمجتمعات أو بصورة أعم مستقبلها. فالايديولوجيا إذا هي حالة خاصة لظاهرة المعتقدات العامة، من الصعب تمييزها عن الحالات الأخرى بدقة .

وأخطر الايديولوجيات التي تهدد كيان المجتمع الإنساني هي إيديولوجية الصراع والخوف، لقد كتب عالم الاجتماع غرونوت GRUNHUT: "يجب ألا تتعجب من أن عددا متزايدا من الشباب يحلون مشاكلهم بالعنف، أي بنفس الأسلوب الذي تحاول به بلادنا أن تحل مشاكلها العالمية منذ زمن لا بأس به" (13).

إن التثقيف والدعاية الجماهيرية لبعض الأنظمة السياسية- والتي تقوم على فلسفة تؤكد بأن الإنسان هو اجتماع لكل الرذائل- لم يساهما فقط في تشويهه بيان طبيعة العنف وسمته، ولكنهما ولدا في عقول بعض الناس التشكيك في إمكانية الوقاية من استعمال العنف في الممارسة السياسية، فلا شيء يمكنه أن يطيل أمد السلوك المقاتل للإنسان مثل الاعتقاد بوجود

عنصر عدوان في مورثاتنا. وبالنظر إلى الإنسان على انه مرتكب لخطيئة العنف، فإن المفاهيم البيولوجية الوراثية عن العنف تعيد بشكل عملي تقديم الأطروحة اللاهوتية القديمة عن الطبيعة البشرية الملطخة بالخطيئة الأولية، وانطلاقاً من حكاية الطابع الحتمي والطبيعي للعنف في العلاقات بين الناس تبقى هذه المفاهيم تعبيراً عن إيديولوجية سلبية. إنها تقرر بشكل مباشر عدم جدوى القيام بأية إجراءات تستهدف الحل الجذري لهذه المشكلة الاجتماعية والسياسية.

إن إيديولوجيا تمثل هذه الصورة تخدم الفكرة القائلة بأن الإنسان ذو طبيعة رذيلة وشريرة، ورؤية من هذا النوع لا يمكن أن تكون علمية. إن المجتمع الذي يعتره العنف هو مجتمع الفوضى أو هو "اللامجتمع"، ويكون المجتمع عنيفاً عندما لا تكون القوة موضوعاً لممارسة شرعية ومنظمة، أي أن فعالية العنف إنما تتعلق بدرجة تنظيم المجموعات التي تعتمد على استعمال القوة، لكن التنظيم في ظاهرة العنف قد لا يخلو هو أيضاً من أثر الانزلاق، خاصة عندما يتم المغالاة في التفكير في تدمير أو موت الآخر ليس كشخص وإنما كفاعل سياسي، وأمام شعار "كل شيء أو لا شيء" يتحول العنف من هدف إبادة الخصم إلى خطر "التدمير الذاتي".

إن القول بالعنف المنظم هو إعطاء شرعية للقوة، فمن أين تستمد القوة شرعيتها؟ إن الشعور بالحق داعماً للقبول ومصدراً للشرعية، وهذا الرأي ينطلق من الطبيعة الإنسانية الروحانية التي تركز اهتمامها حول الشعور بالحق، ولهذا الشعور فرعين: الفرع الأقل تطوراً أي غريزة الحق والفرع الأكثر تطوراً أي الحس بالحق. ولكلا الفرعين تأثير قوي في سلوك الإنسان، وإذا كان هذا الشعور متفاوت من البعض إلى البعض الآخر في الدرجات

فإنه يؤثر بشكل فعال على سلوكنا وسلوك الغير. فالقوانين التي تنشأ عن الاستجابة لهذا الشعور هي قوانين محقة، والقرارات التي لا تستند إلى هذا الشعور فلا تعد قوانين وتنقصها الشرعية سواء أطاعها الناس بملء إرادتهم أو أجبروا على هذه الطاعة.

لقد أشرنا سابقا إلى ما يسمى بالعنف المنظم، وهو إشارة مباشرة إلى قدرة الدولة القمعية .

لقد أصبح النزاع من مقومات الحياة الاجتماعية وتبلغ الأوضاع النزاعية حدتها على الصعيد السياسي، ولما كانت الدولة أداة السياسة، كان من الحتمي أن تظهر على أنها المحرض للنزاع أي للعنف.

إن الدولة عنف منظم، إنها تدعي استعمال القوة لأجل فرض النظام، فالعمل السياسي لا يقوم دونما عنف، هذا لا يعني أن العنف هو جوهر السياسة بل أن جوهر السياسة في كل الأزمنة والأمكنة يحتوي على عنف . يقول " ج - فرويند متحدثا عن جوهر السياسة: " إنها النشاط الاجتماعي الذي، إذ يعتمد القوة - المؤسسة بصورة عامة على الحق - يرمي إلى توفير الأمن الخارجي والوفاق الداخلي لوحدة سياسية معينة، وذلك بضمان النظام في خضم المنازعات الناجمة عن تعدد الآراء والمصالح واختلافها (14).

هذا يعني حسب نظره أن القوة هي أداة السياسة الأساسية. إن الفعالية السياسية تحقق غاياتها بالضغط على الآخرين وهي تعرف على أنها السيطرة التي يمارسها فرد أو بضعة أفراد اتجاه غيرهم، سواء قامت هذه السيطرة على أساس عقلائي أو تقليدي زعامي، ولكل مثل هذا الرأي ينتهي إلى تعريف السياسة باستعمال العنف، وإذا كان بعض المفكرين يرون في

المجتمع، السياسي تحقيقا للخير الجماعي. وهذا ما يؤكد عليه "ج - فرويند" قائلا: "كان هوبس في أغلب الأحيان يستعمل مفهوم خلاص الشعب وقد بات معلوما الدور الذي لعبته إبان الثورة الفرنسية فكرة خير الدولة . فيما كان "توكفيل" يستعمل مفهوم خير البلد. وفي أيامنا، فإن ج - دابان بعد نقاش لغوي مستفيض، يختار عبارة الخبر العام الزمني التي لا تخلو من صعوبة. وغيرهم أيضا يستخدمون مفاهيم الصالح العام أو العمومي أو الاجتماعي أو مفاهيم المنفعة العامة، المشتركة أو الاجتماعية"⁽¹⁵⁾ .

ولكن تحقيق الخير الجماعي هل هو مشروط بالضرورة أن تحيط السلطات السياسية نفسها بقوى مسلحة ووسائل ضغط مادية وأخرى أدبية؟

إن القوة والعنف كانا ولا يزالان في أصل العديد من أنظمة الحكم وأن السياسة بالنظر إلى طبيعة الإنسان، تشكل في الواقع أكثر المجالات عنفا. أو أقله وأكثرها احتواءا لأوضاع العنف، وإلا لما كان مسؤولي الدولة الذين بأيديهم مهمة تحقيق الخير العام، التصرف رسميا وشرعيا بقوة الضغط على الناس، وكثيرا ما كانت للمسؤولية إغراءات أكثرها تعسفية، ومن بينها والتي ما تزال مستمرة عبر التاريخ البشري، إغراء الفساد السياسي الذي له مظاهر كثيرة منها (الرشاوى، الترفيات غير القانونية، امتيازات عائلية وأخرى الخ...). هذه الإغراءات التي يوزعها المسؤولون على أنفسهم وعلى محيطهم من أصدقاء و معاونين دونما خدمة قدمت للمجتمع، هذه المخالفات عندما تصل إلى درجة من الخطورة أي عندما تمس حقوق الناس الأساسية ينشأ وضع العنف أو وضع الانفجار.

وهذا الوضع لن يمس المجتمع فقط وإنما المجتمعات كافة عندما تحركها مطامعها ومصالحها الخاصة، وعندما تضرب عرض الحائط الاعتبارات الأخلاقية الدولية وحقوق الشعوب.

وعليه فالسلطة السياسية المسؤولة عن الخير العام، تكون في الغالب في أصل أكثر المجاهمات عنفا.

إن السعي وراء المزيد من العدالة في توزيع الثروات والمزيد من النجاعة في الحكم واحترام حقوق الأفراد كل ذلك يدفع أكثر الناس تشددا إلى انتقاد الإجراءات التشريعية أو التنظيمية، ولأن أسوأ ما في الإنسان الطموح والأنانية والشدة، فإن ذلك يحمل الأقوياء على ارتكاب المظالم والضعفاء على التحول إلى أشخاص يتغلغل بداخلهم الحقد والتمرد، فتصبح السياسة بذلك أخطر المجالات مجاهمة وأفضل ميدان لفرص العنف .

لكن يجب الإشارة إلى أنه يحدث وضع عنف عندما يكون الإنسان محروما إلى حد خطير من ممارسة حقوقه الأساسية أي عندما يمس في وجوده وكرامته وأمنه، فالعنف بذلك يكون ضغط جسدي أو معنوي ذو طابع فردي أو جماعي يترله الإنسان بالإنسان بالقدر الذي يتحمله على أنه مساس بممارسة حق أقر بأنه حق أساسي، أو بتصور للنمو الإنساني الممكن في زمن معين.

إن وضع العنف والتراع اللذين أصبحا يميزا العالم المعاصر، يجعلنا نرى بأنه يصعب كثيرا إزالة العنف على اختلاف أشكاله من الوجود الاجتماعي لكن إزاء ذلك يمكن القول بأنه يمكن السيطرة عليه، فالبصر يظل قاصرا عندما يتحرى إمبراطورية العنف.

وما يهمنا هنا أكثر كيف يمكن السيطرة على العنف السياسي؟ إن تهدئة القوة وتخفيف التصعيد والتزامن الدقيق للتنازلات المتبادلة بين الأطراف المتصارعة، وعملية تهدئة القوة لا تكون في داخل المجتمع فقط بل أيضا بين الدول.

وعليه يجب أن يقوم بين الطرفين المتصارعين تراض يقوم في المجال السياسي على فكرة التناوب، وفي المجال الاقتصادي على ممارسات مشتركة فيما يتعلق بوسائل الثروة.

استنتاج:

وفقا لما سبق، التحلي عن العنف لا يكون إلا بالتدرب على الاعتراف بالآخر وبعلاقة قوى تفرض نفسها على الفريقين، ومن البحث عن مواطن الالتقاء لتحقيق المصلحة العامة، والاختيار الذي يتم الوصول إليه يتعين أن يستهدف تنظيم الحياة الاجتماعية بالذات، وينطوي على أهمية حقيقية بالنسبة إلى قوى اجتماعية واسعة .

إن العنف لا يكون فعالا أثناء مجاهدة اجتماعية إلا بصورة غير مباشرة أي بمفعوله الرمزي وليس بنتائجه الملموسة، فورا وماديا وكلما كان العنف متصلا بالغرائز النفسية البدائية، كلما وجب توجيهه و تنظيمه إلى أقصى حد. فالخطر يكون عندما يندفع الجميع نحو نشوة المعركة واندلاع النار، فالتغيير في ظل فهم جدلية السلطة السياسية، قد يتطلب القليل والقليل جدا من العنف.

وقد يبدو واضحا بأن ظاهرة العنف خاصة منه العنف السياسي مرتبطة بفهم حقيقة وظيفة الدولة.

هل تناقش الدولة من حيث أنها تنظيماً للسلطة بما هي تداول وتحديد لمسؤوليات وتعيين لأهداف وبالتالي محاسبة على المسؤولية بمعنى أنها مؤسسة دنيوية تاريخية ومجالاً مستقلاً لتسيير وتوظيف السلطة أو من وجهة نظر المبدأ الأخلاقي والقيم الدينية أو العلمانية؟

الغالب أن ما هو موجود على مستوى الفكر السياسي الإسلامي اليوم لا يختلف تماماً عن ما كان متداول عند الفقهاء من ضرورة إلزام الإمام بالشرعية، لكن ألا يمكن القول بأن الدولة الناجحة أو العمل السياسي الناجح مرتبط بالتحديد الحكيم لوسائل ممارسة السلطة باعتبارها تملك القوة التي يكلفها المجتمع تطبيق القوانين سواء كانت دينية أو دنيوية.

فالواقع أن التاريخ الإنساني يشير دائماً إلى استعمال الحكام لمنطق القوة، ولم يكن هناك ملطف لهذه القوة سوى إيمان هؤلاء الحكام ونزاهتهم. ولعل إيقاف أو التخفيف من ظاهرة العنف السياسي يقتضي تحديد النخبة القيادية بإعادة صياغة الخطاب الذي يحدد سيرورة العمل وطبيعة الأهداف التي ينبغي أن تكون معقولة وبناء الخطابات السياسية يقتضي بدوره رصد الإرث العقائدي للشعب أو المجتمع بإعادة تنظيمه وامتصاص كل توتر يحتويه ولا يكون ذلك ممكن التحقيق إلا بتوظيف الأعمدة الفكرية وتحويلها إلى عقيدة سياسية اجتماعية.

الكتب المستعملة :

1. ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم: لسان العرب، الجزء الرابع، دار المعارف، القاهرة، 1979، (15 جزء).
2. أحمد، أحمد يوسف: الصراعات العربية- العربية 1945-1981: دراسة استطلاعية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988.

3. آلان بيرو: التقنية والسلطة والعنف، في: المجتمع والعنف، فريق من الاختصاصيين، ترجمة إلياس زحلاوي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت 1985.
 4. بدر الدين، إكرام عبد القادر: ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر، 1952-1970 (أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1983).
 5. بيرفيو: العنف والوضع الإنساني، في: المجتمع والعنف، فريق من الاختصاصيين، ترجمة إلياس زحلاوي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1985.
 6. تأليف فريق من الاختصاصيين: المجتمع والعنف، ترجمة الأب إلياس زحلاوي، مراجعة: الاستاد أنطون مقدسي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. الطبعة الثالثة، 1993 لبنان.
 7. د. قربان، ملحم: قضايا الفكر السياسي: القوة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1983. لبنان
 8. العكرة، أدونيس، الإرهاب السياسي: بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1983.
 9. ف. دينيوف : نظريات العنف في الصراع الإيديولوجي، ترجمة د. سحر سعيد، دار دمشق، سوريا، بدون تاريخ.
- المجلات:**
10. أبراش، إبراهيم: بين الإرهاب الدولي وحق الشعوب في تقرير مصيرها، الوحدة، السنة الثالثة، العدد 25، تشرين الأول/ أكتوبر 1986.
 11. آفاية، محمد نورالدين: ظاهرة الإرهاب بين دعاوي الهيمنة وقضايا التحرر، الوحدة، السنة الثالثة، العدد 28، كانون الثاني/ يناير 1987.
 12. رشوان، ضياء: مدخل حول العنف والعنف الإسلامي، الحالة المصرية، الوحدة، السنة الرابعة، العدد 43، نيسان/ أبريل 1988.
 13. زيادة، ماري كاليقات: أسطورة الإرهاب، الفكر العربي المعاصر، العدد 39، آيار/ مايو/ حزيران/ يونيو 1986.
- المعاجم:**

1. المعجم الفلسفي: د. جميل صليبا. الجزء الثاني، الشركة العالمية للكتاب، مكتبة المدرسة، دار الكتاب العالمي.
14. Ontons, C.T : The Oxford Dictionary of English Etmology, Oxford, clarendon Press, 1966.



الهوامش

- *- أستاذة بقسم الفلسفة، جامعة وهران، الجزائر.
- 1- بيرفيو: "العنف والوضع الإنساني"، في: المجتمع والعنف، فريق من الاختصاصيين، ترجمة إلياس زحلاوي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1985، ص 129.
 - 2- أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور: لسان العرب، 15 ج (دار المعارف، القاهرة، 1979)، ج 4، ص 3132-3133.
 - 3- CT. Ontons, the oxford Dictionary of English Etmology, oxford, clarendon Press, 1966, P982.
 - 4- آلان بيرو: التقنية والسلطة والعنف، في المجتمع والعنف، ص 34.
 - 5- ضياء رشوان: مدخل حول العنف والعنف الإسلامي: الحالة المصرية، الوحدة السنة 4 العدد 43 أبريل 1988، ص 174، 179.
 - 6- ماري كاليفات زيادة: "أسطورة الإرهاب" الفكر العربي المعاصر العدد 39، 1986، ص 112، 118.
 - 7- أدونيس العكر، الإرهاب السياسي، بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1983، ص 73.
 - 8- محمد نورالدين أفاية: ظاهرة الإرهاب بين دعاوي الهيمنة وقضايا التحرر، الوحدة ، السنة 3، العدد 28، كانون الثاني، يناير 1987، ص 232-238.
 - 9- أنظر المفهوم الذي تبناه أحمد يوسف للصراع في أحمد يوسف أحمد: الصراعات العربية- العربية العدد 28، كانون الثاني، يناير 1987، ص 232-238.
 - 10- بدر الدين، إكرام عبد القادر: ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر: 1952-1970 (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1983 ص 18-43).

- 11- أبراش، إبراهيم: "بين الإرهاب الدولي وحق الشعوب في تقرير مصيرها" الوحدة، السنة 3 العدد 25 (تشرين الأول/ أكتوبر 1986) ص 135-146
- 12- د . ملحم قربان: قضايا الفكر السياسي : القوة ص 228
- 13- راجع: ف.، دينيوف: نظريات العنف في الصراع الإيديولوجي، ترجمة سحر سعيد ص 159.
- 14- تأليف فريق من الاختصاصيين: المجتمع و العنف ص 129 - 130
- 15- المرجع السابق: ص 131

